

المحاكم الاهلية

دائرة اعماله ويتراعى على متعلقات الحاكم المخزنى وأكثر من ذلك ما يقع من الحاكم المخزنى خصوصا وان القبيلة غالبا في يد قائدها والقاضى أجنبي عليها ولا يسمعه الا الطاعة أو الرحيل .

هاته الضوابط جعلت فصلا بين خطة العامل وخطة المراقب خطة العامل فصل القضايا الواردة عليه والحكم فيها وهو أعرف بالرعية وعوائدها وأحوالها وبياناتها وخطة المراقب مشاهدة اعمال الحاكم ومقابلاتها للقواعد ومقتضيات العدل والانصاف بل ارشاد الحاكم والاخذ بيده فيما يقوم به من الاشغال ولكن يقع احيانا ان يخرج كل واحد منهما عما انيط به فتارة يحكم المراقب وليس للقائد علم وتارة يحكم القائد وليس للمراقب خبر بل تارة يأتي الخصمان الى مجلس الحكم فلا يحكم بينهما لا الحاكم ولا المراقب وانما يحكم بينهما صاحب المراقب أو صاحب الحاكم وهناك الطامه على قول من يقول : اقتل العبد ودع سيده

هاته الضوابط فتحت باب الاستئناف الاحكام زيادة في صيانة الحقوق والمحافظة عليها . ولكن يقع لمن يريد اعادة النظر في قضيته ان يتعذر عليه ذلك بل قد تصدر الاحكام ولا تسجل ولا يبقى لها اثر وانما تنفذ على المحكوم عليه ولا تقبل منه حجة . الخ . الخ

وعليه فما دامت الحالة على هذا المنوال فلامعنى لما يطلبه الاقوام الذين ذكرنا من زيادة ضوابط على الضوابط الحاصلة بايدينا وقوانين علاوة على القوانين الموجودة الآن ما دامت هاته الضوابط وهاته القوانين مهمة ملاغة .

ولنا في العدد المقبل كلام في الوسائل النافعة في ذلك ان شاء الله

م

نرى أقواما كثيرين يشتغلون بمسألة المحاكم الاهلية وما تحتاج اليه من التعديل والاصلاح . يلحون على الحكومة في المبادرة بالنظر في أمرها . والتعجيل بضبط أحوالها . وكل منهم له في ذلك عرائض عريضة . وتقارير مفصلة . ومقالات مطولة . وكل منهم له في القضية مذهب . وله فيها سبيل . وهذا ولم تظهر الى الان من الحكومة اشارة تنم عما تنويه في ذلك وليس عندنا فيه خبر يوثق به أو نبأ نعتمد عليه . وحيث ان الامر الى اليوم انما هو مجرد حديث فقط فلا بأس ان نرمي فيه سهمنا مع السهام ونخوض فيما فيه الناس يخوضون

قرأنا جل ما كتبه الكتاتيون . أسفار متراكمة في الخزائن وكراريس لا يحصيها الا الله ولم نجد فيما كتبه الكتاتيون . الا ما يدل من طرفهم على صدق النية والبحث عن مواطن الصواب . ولكن ما يقول الذين لا يكتبون في المسألة نفسها؟ وما يقول سواد الامة؟ سواد الامة سليل يقول فيعرب وهو الى الحقيقة اذلا يتكلف لها - غالبا اقرب .

الحقيقة؟ الناس كلهم اجمعون اكتبون اكتبون اكتبون متفقون على ان المحاكم تحتاج الى تنبه الحكومة الى أمرها . وانما السواد يقول :

المحاكم لها ضوابط الآن موجودة مشهورة . ومع ذلك فهاته الضوابط معطاة ليس بها عمل في كثير من نواحي الولاية . فلتقم الحكومة أولا بحمل المستخدمين على تنفيذها والزامهم بالامتثال اليها ثم بعد ذلك يظهر ما يكون .

هاته الضوابط جعلت فصلا بين ما تحكم فيه المحاكم المخزنية وما تحكم فيه المحاكم الشرعية . ولكن كثيرا ما يخرج القاضى عن